السياسات العمومية وعلاقتها بالمجتمع المدني

الباحث سلطان فيصل المري
طالب بسلك الدكتوراه
جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السويسي
المغرب

ABSTRACT

The role of civil society in the field of public policies cannot be overlooked, as its role lies in evaluating them and warning of the imbalances that accompany the process of their implementation. Rather, the important role it plays in contributing to the formulation and making of public policies, whether through the proposals, memoranda and reports that it submits to the government, which are often taken into consideration; because civil society institutions, by virtue of their proximity to the citizen, are more informed about his needs and the problems he suffers from.

ملخص

لا يمكن إغفال دور المجتمع المدني في مجال السياسات العمومية، الذي يكمن دوره في تقييمها والتنبيه إلى الاختلالات التي تصاحب عملية تنفيذها، بل الدور المهم الذي يقوم به في المساهمة في صياغة السياسات العمومية وصنعها، سواء من خلال المقترحات والمذكرات والتقارير التي يرفعها للحكومة والتي غالبا ما تأخذ بعين الاعتبار؛ لأن مؤسسات المجتمع المدني بحكم قربها من المواطن تكون أكثر اطلاعا على حاجياته والمشاكل التي يعاني منه.

مقدمة:

لا يخلوا النقاش العمومي اليوم من الحديث عن فعالية السياسات العامة ودورها في تحقيق الاستقرار والتنمية، فالسياسات العمومية تمثل النوايا التي يعلنها المسئولون الحكوميون بشأن المشاكل التي تواجه المجتمع أو التي يرغب المجتمع في تحقيقها من خلال جهود المؤسسة الحكومية. والسياسات العمومية قد تكون بالسلب أو الإيجاب لكونها تتعلق بما تقرر الحكومة فعله أو عدم فعله[1]؛ لأن الحكومات تتدخل في أمور كثيرة، فهي تدير النزعات الاجتماعية، وتنتج الخبرات، وتوزع الخدمات المادية والمكافآت الرمزية.

ويتعدد الفاعلون المؤثرون في السياسات العمومية؛ لأنها، لابد أن تتحول إلى فضاء النقاش العمومي الذي يتدخل فيه الأعلام والرأي العام والمجتمع المدني...ويعكس المجتمع المدني مدى قدرة المجتمع في التفاعل مع مخرجات الفعل العمومي، وقدرته على صياغة وبلورة المشاكل العامة وإيصالها إلى النقاش الحكومي.

لذلك، أصبح مفهوم المجتمع المدني من أساسيات المجتمعات المتقدمة، وله حضور بارز بين مختلف الفاعلين السياسيين في الدولة، فلا يمكن الحديث عن مجتمع متقدم بدون مجتمع مدني فعال وحاضر، وذلك من خلال دوره المهم في خلق الوعي السياسي والحقوقي، و تأطير المواطنين على مختلف مستوياتهم، والتنبيه من جنوح السلطة السياسية وانحرافها، وتهديدها لمصالح الشعب، حيث يمكن اعتباره الحارس والمراقب لمكتسبات الديمقراطية الحديثة.

ولأن السياسات العمومية تمس مختلف القطاعات الحيوية في الدولة، التي لها تأثير مباشر على المواطنين، بالسلب أو بالإيجاب، فلا يمكن إغفال دور المجتمع المدني في مجال السياسات العمومية، الذي يكمن دوره في تقييمها والتنبيه إلى الاختلالات التي تصاحب عملية تنفيذها، بل الدور المهم الذي يقوم به في المساهمة في صياغة السياسات العمومية وصنعها، سواء من خلال المقترحات والمذكرات والتقارير التي يرفعها للحكومة (المقترحات الثلاثين التي قدمتها جمعية الوسيط من أجل الديمقراطية التي سنحاول التعرض لها لا حقا كنموذج) والتي غالبا ما تأخذ بعين الاعتبار؛ لأن مؤسسات المجتمع المدني بحكم قربها من المواطن تكون أكثر اطلاعا على حاجياته والمشاكل التي يعاني منه.

وسنحاول في هذه الدراسة مقاربة خذا الموضوع من خلال الإشكالية التالية:

كيف يؤثر المجتمع المدني في صياغة السياسات العمومية وتقييمها، وما هي العلاقة بين المجتمع المدني والسياسات العمومية؟

خطة البحث:

المحور الأول: نشأة وتطور ومفهوم السياسات العمومية

المحور الثاني: علاقة المجتمع المدني بالسياسات العمومية

المحور الأول: الإطار النظري للمجتمع المدني والسياسات العمومية

أو لا: مفهوم ونشأة السياسات العمومية

تعتبر السياسات العمومية حديثة النشأة نسبيا، حيث كان الاهتمام منصب على الدولة والنظام السياسي، من حيث نشأته ووجوده، لكن التطور الذي سيشهده علم السياسة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي سيلفت النظر إلى أهمية السياسات العمومية؛ خصوصا بعد الأزمات الاقتصادية التي واجهها العالم إثر وصول النظام الرأسمالي إلى الأفق المسدود، وبات الأمر يستدعي تدخل الدولة عبر مؤسساتها لمواجهة المشاكل التي تستهدف المجتمع، وكان الأمر عبر برامج ومخططات سيصطلح عليها فيما بعد بالسياسات العمومية 2.

والانطلاقة الفعلية للسياسات العمومية ستكون في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة ظهور علماء سياسة بارزين ولهم وزنهم العلمي من أمثال هارولد لاسويل والاسهامات القيمة التي قدمها لعلم السياسة، والتي باتت تشمل جميع المجالات، وفي هذا السياق ستظهر السياسات العمومية بهدف الوصول إلى إدارة ذات فعالية في حل المشاكل الاجتماعية. وستعرف تطورا كبيرا في فترة حكم الرئيس الأمريكي ولسون وبعده كينيدي التي تميزت في هذا العهد بنظرة تفاؤلية [3].

وهكذا، أصبحت السياسات العمومية تحتل مكانا بارزا في الفعل العمومي المتخذ من طرف الدولة، وتعتبر الوسيلة الرئيسية لتدخل الدولة لسد حاجيات المجتمع، والقضاء على المشاكل المطروحة.

ويعرفها المعهد العالي للدراسات للإدارة العامة (IDHEAP) بكونها " مجموعة من القرارات والأعمال المتحدة من طرف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين لمعالجة مشكل جماعي "[4]

وتعتبر كذلك إطار واسع يضم مجموعة من الأفكار والقيم التي من خلالها يتم اتخاذ القرار والعمل أو عدم العمل الذي تتبعه الحكومة في بعض القضايا والمشاكل[5].

ثانيا: مفهوم المجتمع المدني

ويعرف المجتمع المدني في الفكر الغربي من خلال عدة مدارس نجملها في الآتي:

المدرسة الكلاسيكية:

استعمل مفهوم المجتمع المدني من بداية عصر النهضة حتى نهاية القرن الثامن عشر، كدلالة على نهاية حالة الطبيعة وعصر الفوضى ودخول المجتمع في حالة من التعايش، سميت بالتعاقد الاجتماعي؛ فالمجتمع المدني حسب هذه الفترة يعبر عن التنظيم والخروج من الحالة الفطرية إلى الاجتماع السياسي المنظم [6].

المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث:

يعتبر هيغل أن المجتمع المدني ينشأ بعد الدولة وليس قبلها، ولا يعتبره شرطا ضروريا لتواجد الحرية؛ لأنه يتكون من مجموعات خاصة لا ترى إلا تحقيق مصلحتها الأنانية والأنية؛ لذلك كان لابد من مراقبة الدولة للمجتمع المدني، وأن يبقى خاضع لها وتحت تصرفها. هذا، في مقابل ما ركس، الذي يرى بأن المجتمع المدني ينشأ قبل الدولة؛ إذ هو جزء من العلاقات الاقتصادية؛ أي جزء من البنية التحتية. في حين يرى غرامشي، الذي تطورت الماركسية على يده، بأن المجتمع المدني هو جزء من البنية الفوقية؛ إذ هذه الأخيرة، تنقسم إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، فالأولى تتخذ من الايدولوجيا والثقافة طريقا للهيمنة والسيطرة، في مقابل الثانية التي تتخذ من الإكراه والعنف سبيلا للهيمنة؛ هكذا، يبقى المجتمع المدني عند غرامشي مجالا للتنافس الأيديولوجي وليس السياسي أو الاقتصادي[7].

ويؤكد محمد عابد الجابري أن الاختلافات في مفاهيم وتعاريف المجتمع المدني، هي بالضرورة اختلافات لا تفسد من جوهر وهدف المجتمع المدني الذي هو أو لا وقبل كل شيء "مجتمع المدن"، وأن مؤسساته هي التي تتم بين الناس في المدينة، لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهي إذن مؤسسات تخضع لإرادتهم، يقيمها الناس وينخرطون فيها، وينتمون إليها ، وبمقدورهم الانسحاب منها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي التي هي مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتميا إليها، مندمجا فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها كالقبيلة والعشيرة والطائفة [8].

ويبقى المجتمع المدني من أدبيات الفكر الغربي ومن المفاهيم الدخيلة على المجتمعات العربية، فهو يرتبط بمفاهيم الديمقراطية الليبرالية. لذلك يبقى نقله خاضع لشروط البيئة المنقول منها وإليها، حيث يجب تبيئته كغير المفاهيم المبيئة (كما يؤكد الجابري في محاولة تبيئة المفاهيم المنقولة)، ويؤدي استعماله إلى العديد من الخلط والتشويه، ويذهب عبد الله حمودي إلى أن هذا النقل يؤدي إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الدولة المغربية وتركيبها، وأسس ونوعية العلاقات التي تنبني عليها سلطتها ومشروعيتها ..وإغفال ما يمكن تسميته بالشعور الذاتي لهذه التنظيمات، والرؤية التي تكونها عن نفسها ومسؤوليتها، ويضيف أن هناك إهمالا لتعريف للمجتمع المدني الذي يركز على فكرة الوسائطية، التي تجعل المجتمع المدني وسيطا بين الأسرة والدولة، مما يستلزم تجاوز البنية العلائقية الأسرية والقبلية والعشائرية[9].

المحور الثاني: علاقة المجتمع المدني بالسياسات العمومية

عملية السياسات العمومية وإن كانت من المهام الرئيسية للدولة في صنعها وتنفيذها وتقييمها، فهي لا تأتي من فراغ؛ بل هي نتيجة ومحصلة لعدة تفاعلات ومن خلال مساهمة مختلف الفاعلين في الشأن السياسي، سواء الحكومية أو غير حكومية، الداخلية والخارجية، ومن المسلم به في علم السياسة، أن المنظمات غير الحكومية لها دور بارز في التأثير على صنع السياسات العامة. والتي منها المجتمع المدني التي له علاقة مباشرة في التأثير سواء في صنع السياسات العامة أو تقييمها [10].

وارتباطا بذلك، فإن معرفة دور المجتمع المدني في عملية صنع السياسة بأبعاده وحدوده وتقييم مدى فاعليته، يرتبط بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، هل هي علاقة توافق تقوم على الثقة والاعتماد المتبادل بين الطرفين؟ أم علاقة ما زالت في طور التشكل، وتتجاذبها توجهات متناقضة ما بين إيجابية وسلبية ؟، في هذا الصدد تبرز العلاقة التي ظهرت في انطلاق الحوار الوطني حول المجتمع المدني مع حكومة عبد الاله بن كيران، والتي من خلالها تم اعتبار منظمات المجتمع المدني مثالا لغياب الحكامة الجيدة وسوء التدبير وعدم الشفافية في التمويلات.[11]

رغم التجاذب بين الدولة والمجتمع، فالفاعلين في السياسات العمومية في المغرب أصبحوا يتوفرون على امكانيات أكبر للمشاركة حتى بطريقة غير تماثلية في بناء الأجندة من خلال مختلف ميكانيزمات التشاور، التفاوض، والضغط من خلال العمل الجماعي[12].

وعلى أية حال، فإن هذه العلاقة من المتوقع أن تعطي أدواراً متباينة للمجتمع المدني في صنع السياسة، ففي حين تتواجد علاقة شراكة فعالة وناجحة بين الدولة والمجتمع المدني في صياغة السياسات العامة وتنفيذها، فإنه من الجانب الأخر توجد صورة قاتمة لدور المجتمع المدني غالبا ما تنحصر في القيام بمشروعات صغيرة لمساعدة الفقراء والمعوزين، أو ما يطلق عليه ملء الفراغ الذي تركته الدولة بعد انسحابها دون أن يمارس دوراً حقيقياً في صنع السياسة من حيث صياغتها وتنفيذها وأيضاً تقويمها. وفي الغالب – وهذا وضع كثير من دول العالم الثالث – يكون وراء إفساح بعض المجال للمجتمع المدني الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان، بالإضافة إلى الضغوط التي تتعرض لها من المؤسسات الدولية وغيرها من أجل الاعتراف بوجود هذا المجتمع المدني والإقرار باستقلاله[13].

يعتبر المجتمع المدني من بين أهم الفاعلين المحوريين في إرساء معالم الديمقراطية وترسيخ دولة الحق والقانون، باعتباره يلعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع ونافذة لإشراك المواطن في تدبير الشأن العام، وقوة موازية في مواجهة سلطة الدولة، وعاملا أساسيا للاستجابة للمطالب المجتمعية بتعزيز ركائز الديمقراطية داخل المجتمع.

إن فعاليات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، هي المفتاح لنشأة المجتمع المدني بمفهومه الحديث، وجه هام من أو جه المشاركة في الحياة العامة على اعتبار أنها تحافظ على الثقافة الديمقراطية وتنقل قيمها إلى داخل الفضاء العام وتساهم في إعادة إنتاج التوافق الذي تسلم به النخب الديمقراطية ويتم ذلك من خلال مساهمة المجتمع المدني الفعالة في بلورة وإعداد السياسات العمومية والعمل على تتبع تنفيذها وتقييمها.

الهوامش:

[1] L'analyse dse politique publiques, paquin stéphane, bernier luc,lachapelle guy, bibliothèque et archives nationales des Québec,2010, p3

[2] نجوى إبراهيم محمود، مفهوم السياسات العامة، مقال منشور في موقع الأهرام:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=793927&eid=7625

[3] Politique publique, M, surel; automne 2002, p10

[4] Charles goffin, les politiques publiques, projet interform, séminaire des 3et 4 avril 2007.p 2

[5] Bruce,L, smith, public policy and public participation, engaging citizen and community in the development of public policy , September 2003, canada.

[6] دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، منظمة هاريكار غير الحكومية، مطبعة زانا-دهوك، آذار 2007، ص 11/10.

[7] نفس المرجع السابق، ص 12/11.

[8] محمد عابد الجابري، إشكالية الديموقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد 176، يناير 1993، ص:8.

[9] عبد الله حمودي، المجتمع المدني في المغرب العربي، تجارب نظريات وأو هام في وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، دار توبقال، 1998، ص: 227.

[10] هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2005، ص 1.

[11] أنظر مقال حسن طارق، على الموقع التالي: http://hespress.com/writers/75019.html

[12] ندير المومني، مشاركة المجتمع المدني في السياسات العمومية، دراسات حالات، مجلة أبحاث، عدد 59، ماي 2010، ف1

[13] هويدا عدلي، مرجع سابق، ص 2.